مع الناس

الحرية لأشرف فيّاض!

إسحاق الشيخ يعقوب

إن ارهاب الدولة العبرية الاسرائيلية يحاذي ارهابها ارهاب الاسلام السياسي.. في مطاردة ابدية للمبدع الفلسطيني الحر.. اينما حل واينما ارتحل!!

فالارهاب في صلب تكوينية عقائدية دينية متطرفة معادية بطبيعتها المغلقة للإبداع والمبدعين.. والفن والفنانين.. ومن واقع ان الابداع بطبيعته يعري زيف ذوي الاتجاهات الدينية المتطرفة ويفضح اكاذيبهم وادعاءاتهم الباطلة كونهم يمثلون حقيقة الدين دون غيرهم وان ارادة الله في السماء انعكاس ديني لإرادتهم وضمن وجهة نظرهم على الارض.

ان الارهابيين بطبيعة غريزتهم الفقهية يتشكل العسس فيهم عقيدة دينية في البحث عن نوايا ذوات الآخرين كفرض عين ديني في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولضرورته الدينية ضد الفن والابداع من واقع ان تقصي حقيقة عنفهم وارهابهم وادعاءاتهم الباطلة انهم يمثلون الحقيقة الاهلية الدينية في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر!! انهم يتصيدون اهل الابداع والفن ويتحينون ختل ابداعاتهم الثقافية والفنية ويؤولونها تأويلات ما انزل الله بها من سلطان كونها تناكف الذات الالهية وتغمز من قناة قداستها العبادية.

انهم يتلصصون نبشا في الايحاءات الفنية التي يجهلون ايماءاتها الفنية الابداعية.. وقد دفعوا بالشاب الشاعر حمزة كشغري والكاتب والروائي المعروف الدكتور تركي الحمد وغيرهم من كتاب الادب والفن والابداع الى السجن وهاهم ينقضون على الشاعر الفلسطيني والفنان التشكيلي اشرف فياض ويدفعون به الى السجن وانه من المؤسف بمكان ان تأخذ وشايات الارهابيين ودعاة العنف والتطرف اذنا صاغية في الوقت الذي ينادي به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بالعمل على رد كيد الارهاب والارهابيين في نحورهم والعمل على الاجهاز على مواقعهم وقطع دابرهم في مؤسسات المجتمع التعليمية والثقافية ووسائل الاعلام.. وقد تم ايقاف اشرف فياض من لدن هيئة التحقيق والادعاء العام فرع (ابها) بتهمة التعدي على الذات الالهية بوشاية من عيون الارهاب التي ما فتئت تراقب وتتلصص وتؤول انشطة الكتاب والفنانين والمثقفين الليبراليين واليساريين على وجه التحديد.

وتتوجه حملة واسعة من المثقفين في بيان وقع من كتاب وفنانين وصحفيين وناشرين وناشطين حقوقيين بالمطالبة بإطلاق سراح اشرف فياض الذي القي القبض عليه واودع السجن قبل أكثر من شهرين!!

ان كل الشرفاء الحريصين على ازدهار الفن والابداع في عالمنا العربي والمناهضين للاسلام السياسي الارهابي بشقيه السني والخميني مدعوين بعمل تضامني من اجل اطلاق سراح الشاعر والفنان التشكيلي الفلسطيني اشرف فياض!!

ان الفن والابداع هما الاداة الأكثر تأثيرا تنويريا ضد الظلام في المجتمع ومن اجل النهوض بالحياة الى عالم الحرية والديمقراطية والتقدم والازدهار!!

ان الشاعر والفنان التشكيلي اشرف فياض ملاحق ظلما وعدوانا في فنه وفكره وابداعه.. وقد تم اعتقاله سابقا قبل خمسة شهور بناء على وشاية تقدم بها احد اعضاء هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تشير الى ان اشرف فياض «يحمل افكاراً ضالة مضلله».

ومعروف ان الارهابيين اذا استهدفوا احدا يصبح الاستهداف عندهم فرض عين ديني ضد المستهدف وملاحقته وتسليط اضواء الافتراءات على انشطته الفكرية والثقافية والفنية الى ان يقع رهن ادعاءاتهم الباطلة في محاكم قضائية البعض من قضاتها عجينة من ذات طينتهم الارهابية.. وان ما يؤسف له انه في الوقت الذي يسلط خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ارادته الملكية المباركة ضد الارهاب نرى ان هناك من يتعاطف مع الارهاب ويحنو على انشطته ضد الكتاب والفنانين السعوديين وغير السعوديين الوافدين اليها.

في الوقت الذي ما زالت اصوات احرار الوطن تتضافر في ارادة خادم الحرمين الشريفين في اجراء دفع الارهابيين وغلاة التطرف الديني خارج مؤسسات الدولة والعمل على فتح ابواب المجتمع لحرية الكلمة وديمقراطية الحرف.. فالدين الاسلامي في عقيدة انسانية متسامحة في حرية الحرف وديمقراطية الكلمة للمبدعين والفنانين والكتاب والادباء والشعراء والمسرحيين على ارض الوطن!!

الحرية للشاعر والفنان التشكيلي اشرف فياض!!

الفن والإبداع هما الأداة الأكثر تأثيراً تنويرياً ضد الظلام في المجتمع

للرجوع للمقالات السابقة

عن صحيفة الحياة اللندنية

الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون / قراءة موضوعية

احمد محمد محمود

في الوقت الذي تتطلع دول مجلس التعاون وشعوبها تعزيز الى التنسيق والتعاون القائم بينها و الارتقاء به ووصوله الى صيغة من صيغ الوحدة والاتحاد تتناسب مع ما حققته من مكتسبات في مختلف مجالات العمل المشترك الذي بدأته منذ أكثر من ثلاثين عاما، صيغة تكون أيضا قادرة على التعامل مع التحديات والانواء و الاعاصير السياسية الأمنية التي عصفت بالمحيط الجغرافي، و تحصين البيت الخليجي من تداعياتها وانعكاساتها، أثارت مناقشة لجنة الشئون الخارجية بمجلس الأمة الكويتي الاسبوع الماضي الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمهيدا للتصويت عليها من قبل البرلمان الكويتي خلال شهر مارس المقبل جدلا كبيرا حول مدى تعارض هذه الاتفاقية أو بعض نصوصها مع الدستور الكويتي و خاصة فيما يتعلق بتقييد حرية التعبير والملاحقات الأمنية وتسليم المطلوبين ، كما امتد هذا الجدل الى بقية دول مجلس التعاون التي سبق لها أن صادقت على الاتفاقية .

بداية فإن على كل متابع لهذا الجدل احترام جميع وجهات النظر المطروحة في هذا الشأن والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على حيوية المجتمعات الخليجية ومستوى النضج والوعي الفكري الذي وصلت اليه ومدى تفاعلها مع ما يمس قضاياها الوطنية.

الا أنه من الانصاف أيضا فإن على كل من يريد تقييم هذه الاتفاقية ونقدها نقدا موضوعيا النظر إليها في ضوء مجمل الاتفاقيات والنظم والتشريعات الموقعة بين دول مجلس التعاون والتي أطرت ونظمت العمل الخليجي المشترك في مجالاته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية كافة ، أدت الى تأسيس نوع من المواطنة الخليجية قوامها سوق خليجية مشتركة كفلت حرية تنقل مواطني دول مجلس التعاون و رؤوس أموالهم و فتحت الباب امام استثماراتهم في الدول الاعضاء في المجلس ، واعطتهم حق الإقامة والتملك ، الأمر الذي يحتم وجود أداة تحمي الدول ومواطنيها من من قد يسيء استخدام هذه الحرية قولا وفعلا واستغلالها في الاضرار بالدول الاعضاء او احداها ،هذا اضافة الى ان تكون آلية للتعامل مع ما قد تفرزه هذه الحرية من افرازات سلبية .

لذا فإن الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون جاءت اطارا قانونيا عاما مناسبا ومتوافقا عليه للتنسيق والتعاون الامني القائم منذ ما قبل قيام مجلس التعاون، و آلية لتنظيم التنسيق والتعاون المطلوب فيما بينها للتعامل معها و مع جميع ما تواجهه دول المجلس حالها كحال بقية دول العالم في عصر العولمة التي تطورت فيه وسائل المواصلات والاتصال و التواصل ، و ما صاحب إيجابياته المتعددة سلبيات كثيرة تتمثل في الجريمة المنظمة والجرائم المستجدة عبر الوطنية كتهريب المخدرات وغسيل الاموال و هجرة غير شرعية وأتجار بالبشر وإرهاب وغيرها.

كما ان هذه الاتفاقية التي اعتمدتها دول مجلس التعاون في قمة الصخير المنعقدة في مملكة البحرين عام 2012م تعدٌ نسخة معدلة للاتفاقية المقرة عام 1994م والتي لم توقعها دولة الكويت تحفظا عليها ولم تصادق عليها دولة قطر قد راعت في صيغتها الجديدة أسباب تحفظ الدول الأعضاء، وأكدت في مادتها الأولى «على تعاون الدول الأطراف فيها وفق تشريعاتها الوطنية و التزاماتها الدولية»، كما اشارت في مادتها الثالثة الى «أن تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية فيما بعد الجريمة ، وفقا للتشريعات النافذة لديها ، عند تدخل مواطنيها او المقيمين بها في الشئون الداخلية لأي من الدول الاطراف الاخرى « ، فيما أشارت المادة العاشرة إلى»ان تعمل الدول الأطراف بشكل جماعي أو ثنائي، على تحقيق التكامل الفعلي للأجهزة الأمنية والتعاون الميداني فيما بينها، وتقديم الدعم والمساندة و ربطه بحالة طلب أي دولة طرف وظروفها وظروف الأطراف المطلوب منها، وذلك لمواجهة الاضطرابات الأمنية والكوارث»، أما فيما يخص مسائل ضبط الحدود و تنظيمها فقد تركت الاتفاقية للدول الأطراف حرية إيجاد الآلية المناسبة ثنائيا بين كل دولتين من الدول الأطراف فيها .

كما أن ما يبدد المخاوف والهواجس المبالغ فيها تجاه هذه الاتفاقية المنشورة بنصها الحرفي على المواقع الالكترونية الرسمية لحكومات دول مجلس التعاون والمتاحة لاطلاع الجميع بكل شفافية إنها لم تشر في أي بند من بنودها إلى وجود اية ملاحق سرية لها ولا أية إشارة إلى مسألة تقييد حرية الرأي والتعبير المكفولة والمصانة في كافة دساتير دول مجلس التعاون وأنظمتها وقوانينها وتشريعاتها الوطنية، ولاسيما إذا كانت ممارسة هذه الحرية منطلقة من المسؤولية الذاتية وهدفها الإصلاح و ليس الإفساد والتحريض وإثارة الفتن فيما بين دول المجلس وشعوبها.

الاتفاقية الأمنية بين دول التعاون جاءت إطاراً قانونياً عاما مناسباً ومتوافقاً عليه للتنسيق والتعاون الأمني

للرجوع للمقالات السابقة

أحمد عبداللطيف البحر

«الإدارة بالقدوة: الانضباط الوظيفي مثالاً»

(1)

«عندما تسلم كليمنصو منصب احدى الوزارات السيادية في فرنسا لاحظ قلة الدوام في مكاتب تلك الوزارة فأمر تعميم البلاغ التالي: يرجى من السادة موظفي الوزارة ألا يغادروا مكاتبهم قبل ان يصلوا اليها» انتهى الاقتباس. « د. عائض القرني بتصرف» اذا ربما يمكننا القول ان التسيب وتغييب الجدية وعدم الالتزام وتهميش الاحساس بالمسؤلية هذه المكونات يمكن ان تظهر في اي مؤسسة سواء كانت هذه المؤسسة تعمل في دولة نامية او اقل تقدما او تلك الدول الأكثر تقدما. والمثال الآنف الذكر ربما يعزز ما ذهبنا اليه مع تباين في حجم الفجوة بين هذه المؤسسات العاملة في تلك الدول بما يتعلق بالمكونات السلبية التي سردنا بعضا منها. هناك حلول لمحاولة السيطرة على تلك المكونات ربما نستطيع الاشارة الى عدد منها مثل تفعيل انظمة الثواب والعقاب ووضع الأدوات العملية لقياس الانتاجية وربط نظام تقييم الأداء بالحوافز والترقي وتفعيل لائحة الجزاءات. ولكن على رأس ذلك كله يأتي العنصر الأكثر أهمية وفاعلية ألا وهو مبدأ «القيادة قدوة». فكما يقول المهاتما غاندي «كن أنت التغيير الذي تريد أن تراه» انتهى. لأن هذا وكما تقول «أنا ألينور روزفلت» «ليس من الانصاف أن نطلب من الآخرين أن يفعلوا ماتنفر من أدائه بنفسك». فالتغيير في السلوكيات والأخلاقيات والقيم لايأتي من الأسفل أي من خلال ثقافة الأفراد كما يقول غادل الجوجري وانما يأتي دائما من الأعلى فرأس المؤسسة هو من يخلق الثقافة التنظيمية سواء كانت هذه الثقافة سلبية ام ايجابية. فهو- أي رأس المؤسسة - هو دائما القدوة للذين يعملون تحت امرته الادارية. عزيزي القارئ لنر الموقف التالي الذي ربما يعكس ما نقوله وهو ذا صلة بالانضباط الوظيفي الذي تحدثنا عنه في البداية.

(2)

خلال الأيام الاولى من تعيينه، اخذ الرئيس التنفيذي في المرور على مكاتب نوابه ومساعديه في الصباح وبالتحديد عند بدء الدوام الرسمي ويكرر ذات الشيء قبيل انتهاء وقت الدوام، كان يتعمد ترك هذه الملاحظة للمسؤول في حال عدم تواجده في مكتبه «قصدت مكتبك ولم أجدك». هذه الملاحظة لم تعجب بعض نوابه ومساعديه اذ اعتبروها نوعا من المراقبة عليهم ومعاملتتهم كما يعامل بقية العاملين في الدرجات الوظيفية الأدنى. طلبوا اجتماعا معه وابدوا امتعاضهم تجاه تصرفه معهم واعتبروا ذلك عدم الثقة فيهم واكدوا له رفضهم لهذا الأسلوب فالمعاملة. كان الرئيس يستمع لهم باهتمام ولما انتهوا قال معقبا على ما ابدوه: أنا أؤمن بالمبدأ الذهبي «القيادة قدوة». هذا ليس باجتهاد وانما نتيجة خبرات طويلة في الادارة. وهذا متبع في ارقى المنظمات وأكثرها نجاحا في العالم، ثم تابع مؤكدا: سأتابع زياراتي لمكاتبكم وسأتابع انتاجيتكم وسنكون معا انا وانتم فريق عمل يكون قدوة للعاملين معنا في الانضباط والانتاجية. صمت الجميع وانتهى الاجتماع. في اليوم التالي تقدم أحدهم باستقالته رافضا أسلوب الرئيس في تعامله معهم. الاستقالة قبلت في حينها.

(3)

تعرف المصادر الادارية المسؤلية بأنها «حالة الالتزام التام من قبل شخص يعمل في منظمة بالمهام والواجبات المكلف بها، ويحاسب غلى ذلك في حال أخل بالتنفيذ او أساء التصرف بالموارد المتوفرة،، انتهى الاقتباس. البعض يعتبر عدم الالتزام بأوقات الدوام وعدم المتابعة المستمرة لانتاجيته يعتبر هذا من امتيازات المنصب القيادي. يقول أحد خبراء الادارة فيي هذا السياق «ماذا سيحدث اذا شعر الموظفون بأن الأنظمة والاجراءات لا تطبق على الجميع؟ ببساطة يفقد الموظف احترامه للادارة ويتكون لديه شعوربعدم الراحة والاستياء ويفقد الدافعية للقيام بأعماله». انتهى الاقتباس. «بروس كاتشر وآدم سنايدر - كتاب 30 سببا تجعل الموظفين يكرهون مدراءهم». تلك كانت أحد النتائج التي توصل اليها المؤلفان بعد بحث ميداني شمل أكثر من 50 ألفا من العاملين في مؤسسات مختلفة.

عزيزي القارئ مارأيك في قرار الرئيس في الموقف السابق؟

للرجوع للمقالات السابقة

a.a.albahar@gmail.com